

الافتتاحية

كثير هم أولئك الذين غمرتهم الغبطة والبشر بفوز أستاذ الأجيال، أستاذنا الكبير والجليل، علامة الأدب العربي، شوقي ضيف بجائزة الرئيس مبارك، أعلى جائزة تمنحها مصر العروبة علماءها ومفكريها. لقد تتلمذ جيلي، وأجيال قبلنا، وأجيال بعدنا، لهذا العملاق تلمذة مباشرة؛ نصغي إليه، ونستلهم أفكاره، ونعيش معه حياة الفكر والثقافة العربية الأصيلة، منذ العصر الجاهلي، إذ نُسيح معه في مسارح ذي الرمة الشاعر التصويري الجميل؛ وفي العصر الإسلامي المبكر، مع الشعراء المخضرمين، أمثال حسان ولبيد؛ ثم ندرج حتى نصل العصر الأموي، حيث شعراء الحجاز وشعرهم الرقيق، وشعراء نجد وشعرهم الفائق، والنقائض وفرسانها من نجد. وهكذا ننطلق من عصر إلى عصر، ومن صور إلى أخرى، ترتقى بنا تذوقًا وأسلوبًا وفكرًا.

لقد هيئ لجيلنا أن نتتلمذ لجيل من العمالقة الكبار، من أمثال سهير القلماوي وانطلاقاتها في مجال النقد الأدبي الحديث ومدارسه ومناهجه، والبطل في الأدب الكلاسيكي،. وعبد الحليم النجار، ذاك الجهبذ الذي فقدناه مبكرًا، ولمّا ينجز ترجمة أعمال بروكلمان، التي عهدت إليه بها الجامعة العربية. ويوسف خليف، الأكاديمي الشاعر الرقيق، الذي يذوب رقة، صاحب الصعاليك. وشكري عياد، ذلك الشاب الذي جاء مزهوًا بشهادة الدكتوراه، فكان من نصيبه أن يدرسنا البلاغة، وكان يستعصي عليه، أحيانًا، تبسيط المفاهيم المنطقية لنا، ولكنه، في النهاية، يبين عمًّا يريد شرحه. وعبد العزيز الأهواني، ذلك العالم الجليل، الأنيق، المهتم بالأندلس، حضارة وأدبًا. ومحمد كامل حسين، أستاذ الأدب الفاطمي، ذلك الذي يقدم لتلاميذه أفضل ما يملك، ولا تفوته النكتة عندما تحبك؛ ولا يبخل بكتبه ومكتبته. أما عبد الحميد يونس، ذلك العالم الذي يسيل علمه من بين شفتيه، فنسمع له بشغف وحب، وهو يتحدث عن الأدب الشعبي في مصر والعالم العربي.

حقاً، لقد كان قسم اللغة العربية، في كلية الآداب، في جامعة القاهرة، قسمًا للحضارة العربية! لقد كنا ندرس فيه إلى جانب التخصص بالأدب واللغة، لغات شرقية، ومواد في الجغرافيا والتاريخ والتفسير، طيلة الأربع سنوات؛ فتكتمل بذلك الصورة الصادقة للحضارة العربية.

لفتنا، في السنوات الأخيرة، قطيعة واسعة، بين أقسام اللغة العربية ونظيراتها المختصة بالآثار والمتاحف والتاريخ والجغرافيا؛ حتى إن أُولاً هما، تنكرت للدراسات الآثارية، ولا سيما منها تلك المتعلقة باللهجات والخطوط القديمة. وأعدت تلكم الأقسام مجامع اللغة العربية، فتوانت في الدراسات الآثارية، الخاصة باللهجات العربية القديمة. وقد حالت هذه القطيعة دون قيام دراسات جادة، تبحث في العلاقات بين فصحى العرب ولهجاتهم القديمة.

إن كثيرًا من مفردات الفصحى و اللهجات العربية القديمة، تنتهي إلى جذور ودلالات واحدة. فقد لاحظت، مثلاً، أثناء دراستي للنصوص العربية الجنوبية القديمة، وجود حرف ميم زائد على أصل الاسم في أسماء الأعلام. وعند العودة إلى الدراسات السابقة، لم أجد إجابة شافية عن هذه الميم الزائدة، التي يطلق عليها: "التمييم"؛ ولم تدرس دراسة عميقة، تسبر أغوارها. وعندما استحدث قسم الآثار والمتاحف، في جامعة الملك سعود، برنامج الماجستير، وضعنا ضمن خطة الدراسة فرعاً، يهتم بالكتابات العربية القديمة. وقد أغريت أحد طلابي بدراسة ظاهرة "التمييم" في أسماء الأعلام



العربية الجنوبية (كتابات المسند)، فانبرى لها. وجمع ما استطاع من الأسماء، التي تختتم بحرف الميم. وبعد قيامه بعمل برنامج خاص في الحاسب الآلي على قاعدة بيانات، لفرز الأسماء حسب أنواعها وانتماءاتها؛ و بعد مقارناته قاعدة استخدام الميم الزائدة في كتابات المسند، بقواعد التنوين في اللغة العربية الفصحى، تبيّن أن تلك الميم هي أُمّ التنوين وأصله، أيّ أنه كان في البداية ميمًا، تلحق بالأسماء، ومع مرور الزمن، تغير النطق، أولاً، إلى نون، ثم تغير الرسم، ليكون ضمتين أو فتحتين أو كسرتين، تختلف بحسب إعراب الاسم، رفعًا ونصبًا وجرًا.

ويجدر بي أن أنوه بالجهود، التي بذلها كلّ من الأستاذ الدكتور خليل يحيى نامي، والدكتور سيد يعقوب بكر، اللذين يعدان من الرواد في دراسة العلاقات اللغوية بين اللهجات العربية القديمة واللغة العربية الفصحى. ولكنهما لم يتركا للاسف! تلاميذ، يستنون بنهجهما، ويقتدون بهديهما. وبوفاتهما عليهما رحمة الله عوقفت الدراسات الآنفة. لذا، فإنني أوجّه الدعوة إلى المجامع اللغوية وأقسام اللغة العربية، للاهتمام بدراسة العلاقات اللغوية الوثيقة، التي تربط بين العربية القديمة والعربية الفصحى، سواء في دلالة الكلمات أو في صيرورة قواعد النحو. وأن تكون هناك أبحاث ودراسات مشتركة بين الآثاريين المختصين بالعربية القديمة وعلماء اللغة العربية، تبحث في أوجه العلاقة التي تربط بينهما كافة، بما فيها تطور الخط العربي خلال العصور المختلفة، قبل الإسلام وبعده.

تراوح خطط الدراسة، في أقسام الآثار والمتاحف وكلياتها ومعاهدها في الجامعات العربية، بين نظرية وعملية؛ وتستفيد من بعض النظريات الجديدة في الدراسات الآثارية؛ فضلاً عن التدريبات: الميدانية والمعملية، من تنقيب، وتصوير، ورسم مساحي، وهندسة خرائط وغيرها. وكل ذلك لتخريج جيل مهني بارع.

إن ما ألاحظه أن المؤسسات الأكاديمية، في الآثار والمتاحف، تعاني، إلى حدٍّ كبير، عدم التنسيق فيما بينها، وضعف تواصلها؛ فانحسرت عن إقليمية ضيقة، لا تهتم كلٌّ منها إلا بآثار إقليمها فقط.

قمصر تُولِي اهتمامها الحضارتين: المصرية (الفرعونية) والقبطية، وما يتصل بها من الحضارة الإسلامية. والعراق يهتم بحضارات وادي الرافدين، والمملكة العربية السعودية واليمن، يُبرزان حضارة الممالك العربية قبل الإسلام. أما الحضارة الإسلامية، فإن كل قسم، يخطط للاقتصار منها على معا يعني إقليمه، وقد يربطه بالأقاليم المجاورة؛ ذلك على الرغم من أنها حضارة واحدة، لا يمكن أن تتجزأ. فمتى نلتقى!

إنني، في هذه العجالة، لا أطالب المؤسسات الأكاديمية لدراسات الآثار والمتاحف، في الجامعات العربية، بالتقليل من أهمية الحضارات، التي عاشتها أقاليمها، بل أدعو إلى إيجاد حد أدنى من التنسيق فيما بينها، يربط الحضارات، التي نشأت في الوطن العربي، مثل: حضارة وادي النيل، في مصر والسودان؛ وحضارات وادي الرافدين، في العراق وسورية؛ وحضارة الممالك العربية، في بلاد الشام والجزيرة العربية. أما الحضارة الإسلامية، التي عمّت أرجاء الوطني العربي، فيجب أن يُخطَّط لتدريسها على أساس أن العرب أمة واحدة، شاركت في صنع التراث الحضاري الإنساني، قبل الإسلام بقرون عدة؛ ولم تبدأ حضارتهم المادية مع فجر الإسلام، وهو ما ينتهجه بعض الجامعات ، وكأن الجزيرة العربية، كانت خلواً إلاّ من حضارة بدوية، لا تستحق أن يلتفت إليها! إن هذه الحضارات قد تواصلت، وتفاعل بعضها مع بعض؛ فلماذا لا نقطع؟ ونجعل الحضارة الإسلامية، التي اعتمدت في عقيدتها على التوحيد، وفي حياتها المادية على الحضارات،



التي اعتمدت عليها الحضارات: اليونانية والرومانية والبيزنطية، منطلقًا، يدلل على أننا أمة ذات حضارة عريقة. فمتى تعكس خططنا الدراسية هذا العمق الحضاري، من دون الانكفاء على ذواتنا، وتعميق القبلية الحضارية!

ظلت إدارة الآثار، في المملكة العربية السعودية، منذ نشأتها، في سنة ١٩٦٣هـ١٩٦٣م، مرتبطة بوزارة المعارف. واستمر الارتباط قائمًا حتى، بعد أن صارت الإدارة وكالة للآثار والمتاحف. وفي ربيع الأول سنة ١٤٢٤هـ/ مايو ٢٠٠٣م، صدر قرار يدمج الوكالة في الهيئة العليا للسياحة. وبما أن الآثار تمثل العمق التاريخي، والحضاري، للمملكة العربية السعودية التي تقوم على ثوابت، ترتبط بأصالتها؛ لذا، نأمل أن يكون اندماج وكالة الآثار والمتاحف في الهيئة العليا للسياحة خيرًا لكلتيهما؛ وأن لا تؤثر الأهداف الاقتصادية للسياحة في الأدوار: الحضارية والتاريخية والثقافية والمعرفية، للآثار. كما نأمل أن يتيح الاندماج مزيدًا من الاهتمام بالمواقع الأثرية، من طريق إنشاء المرافق السياحية اللازمة، وإباحة الزوار المواقع الأثرية.

إن اندماج وكالة الآثار والمتاحف، في الهيئة العليا للسياحة، وما يتبعه من إعادة هيكلة لكل من قطاعي الآثار والسياحة، يجب أن يسفر عن كيان واضح للآثار، يتمكن من الاستمرار في دوره، المتمثل في التنقيب عن الآثار ودراستها والتعريف بها؛ لنعيد كتابة تاريخنا، من خلال ما تومض إليه المكتشفات الأثرية، سواء في العصور القديمة أو العصر الإسلامي.

لقد حقق الارتباط بين الآثار والسياحة نتائج إيجابية، في بعض الدول العربية. لذا، علينا دراسة تلك التجارب والاستفادة منها، بما يوافق ظروف المملكة وأوضاعها. ويبقى السؤال، لما تظل إدارات الآثار في الوطن العربي تابعة لجهات أخرى، تتراوح بين السياحة والثقافة؟ ومتى تستقل إدارات الآثار في كيانات أو قطاعات خاصة؟

سس هيئة التحرير